مفهوم المال العام والفرق بينه وبيـن المال الخاص

س: في بداية هذه الحلقات عن المال العام وأهميته وضرورة المحافظة عليه باعتباره حق الجميع، نحب أن نبدأ ببيان مفهوم المال العام، والفرق بينه وبين المال الخاص، تمهيداً لبيان القضايا المتعلقة بالمال العام. نرجو أن توضح لنا مفهوم المال العام؟

ج: بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسوله الكريم، فإن للإسلام موقفاً واضحاً من المال، يبدأ قبل أن يكون مالاً عاماً أو مالاً خاصاً، يتمثل فى أن المال كله فى الأصل هو مال الله تعالى، إذ كل ما فى الأرض من أموال، هو ملك الله تعالى ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾.

وفضلاً عن هذا الدليل القرآنى، فإن العقل السليم يقر بملكية الله تعالى لكل ما فى الكون، بحكم الخلق والإيجاد، فإذا كنا نقر بملكية الشئ لمن أوجده وأنتجه من بنى البشر، فإن الله سبحانه وتعالى هو الموجد الحقيقي ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

وقد تفضل الله تعالى على عباده، فملكهم بالخلافة عنه ما ملكه سبحانه بالخلق والإيجاد، وبذلك نشأت ملكية البشر، والخلافة هى لأفراد الجنس البشرى ومن ثم فإن الأموال والثروات ممنوحة من الله تعالى لبنى البشر جميعاً ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[البقرة:٢٩].

إذاً كل الأموال في الأصل لله تعالى، وهى للبشر بحكم أنهم مستخلفون فى هذه الأموال، لينظر سبحانه كيف يستخدم الناس هذه الأموال.

وتحقيقاً لذلك فقد اقتضت حكمته سبحانه أن يربط بعض الأموال باسم الجماعة، وأن يربط بعضها الآخر باسم الأفراد تحديداً للمسئولية عن عمارة الأرض من ناحية، وتمكيناً للفرد من استخدام إمكاناته، تمهيداً لمساءلته عن عمره فيم أفناه، وعن شبابه فيم أبلاه وعن علمه ماذا عمل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه. ومن هنا قسمت الثروات إلى الأموال الخاصة والعامة، وكى تنشأ الملكية الخاصة فلابد من سبب يقتضى أن يختص فرد بشئ دون الآخرين، وهذا السبب فى الإسلام هو الجهد الذى يبذل لتحقيق العمارة وجعل الثروة الممنوحة من الله تعالى فى وضع يتيح لها المساهمة فى إشباع الحاجات الإنسانية، فهذا الجزء من الثروات الذى تخلله الجهد البشرى في صورته الفردية، فجعله صالحاً لإشباع الحاجات، هو ما يطلق عليه في الفكر الإسلامي المال الخاص أو الملكية الفردية، أما الموارد التى لم يتخللها الجهد البشرى في صورته الفردية، أو تخللها في صورته الجماعية، فهي ما تمثل ما نطلق عليه الملكية العامة، وما يتولد عنها من مال فهو من الأموال العامة.

وسواء أكان المال ملكية عامة أم ملكية خاصة فلا ننسى أنه ملك الله تعالى، وتعليماته في المال يجب علينا أن نراعيها سواء فى المال العام أم في المال الخاص.

س: هذا بيان واضح لأنواع المال في الإسلام، والذي سنركز عليه في هذه الحلقات هو المال العام، فما هو المفهوم الشامل للمال العام؟

ج: نستطيع بناء على التحديد السابق أن نقول: إن المال العام هو ما لا يختص به فرد من الأفراد، وإنما هو المال الذى يكون من حق الجميع، ويستخدم في سد الحاجات العامة للناس، وهو إما متولد من الملكية العامة للموارد مثل المعادن

والغابات والمناجم وما يستخرج من باطن الأرض من ثروات أو ما تحصله الدولة مقابل انتفاع الأفراد بالممتلكات العامة، مثل إيجار الأرض المملوكة ملكية عامة، وثمن المنتجات العامة، أو ما يمكن أن نطلق عليه إيرادات الممتلكات العامة. وقد يكون مصدر المال العام التكاليف التى يلقيها الإسلام على الأفراد ويجعل من حق الدولة أن تجبيها منهم مثل الزكاة والضرائب، وقد يكون مصدره ما يؤول للدولة من مال عند عدم وجود من يستحقه من الناس، مثل مال من لا وارث له.

س: ما أهم الأشكال التى يكون عليها المال العام؟

ج: يتخذ المال العام أشكالاً مختلفة كي تتحقق به مصالح الناس، فالأبنية العامة والحدائق والشوارع والمطارات وخطوط السكك الحديدية، ووسائل النقل العام والقناطر والكبارى والمنشآت والهيئات العامة والمصالح الحكومية، وما بها من أثاث وأدوات وسائر ما تؤدى به الخدمات العامة للناس. إن المال العام هو الأهم في حياة الناس، وهو الذي يشبع معظم حاجاتهم، ولو قارن الفرد بين ما ينفقه من ماله الخاص على إشباع حاجاته وبين ما يستفيده من المال العام، لتبين له أن الجانب الثانى يفوق الأول بكثير، فخدمات الأمن والدفاع وخدمات الصحة والتعليم، وخدمات التثقيف من خلال المؤسسات الثقافية الحكومية تمثل الجانب الأكبر من الخدمات التي يحصل عليها الفرد في المجتمع، ولهذا فإن المحافظة عليها يجب أن تكون محل اعتبار أكثر من المحافظة على الأموال الخاصة. لأن تأثيرها على الرفاهة العامة، وارتفاع مستوى المعيشة، وإحساس الناس بطيب الحياة ورغد العيش، أكبر من تأثير الأموال الخاصة.

وإلى حلقة قادمة إن شاء الله تعالى